"تسليم لغويّ "

من مظاهر الشذوذ اللغوي في العربية الفصحى

From Linguistic Eccentricities in Formal Arabic

أ. م. د. عبدالله راجحي محمد غانم
Asst. Prof. Dr. `Abidallah Rajahi Muhammad Ghanam
اليمن / جامعة الحديدة / كلية التربية / قسم اللغة العربية
Yemen / University of al-Hudaydah /College of Education/ Dept of Arabic

Rajehi2@yahoo. com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البحْث:

وقف هذا البحث عند بعض مظاهر الشذوذ اللغوي في العربية الفصحى، والمقصود به الألفاظ التي حُكم عليها بالشذوذ من جهة الاستعمال أو من جهة القياس أو من جهتيهما معًا، مع تتبع تلك الألفاظ في لغة العرب لمعرفة سبب مجيئها على تلك الصور، وقد خرج البحث بأنَّ الشذوذ لا يعني مخالفة الأصل، بل قد يأتي الشاذ على ما يقتضيه الأصل، كما هو الحال في استنوق، وليس كلّ ما قيل إنّه شاذ في القياس أو الاستعمال يصدق عليه هذا الحكم، فالاستقراء لا يقرّ هذا، فكم من لفظ قيل إنّه شاذ في القياس، فذهب آخرون إلى جواز القياس عليه قياسا مطردا. وكم من لفظ قيل إنّه شاذ في الاستعمال، فجاء الاستعمال يدحض هذا القول. وبعض الألفاظ التي حُكم عليها بالشذوذ ربّما جاءت على لغات قبائل ما، أو أنها صيغ استحسنتها العرب، فحادت بها عمّا يقتضيه القياس أو جرى به السّماع. وقد تترك العرب بعض الصيغ استغناءً بغيرها، كاستغنائهم عن ماضي (يدع) و(يذر) بالفعل (ترك).

الكلمات المفتاحية: مظاهر، الشذوذ، اللغوي، العربية، الفصحى.

Abstract:

This research tackles certain manifestations of linguistic anomaly in classical Arabic, which means the words judged as deviational from the point of view of use or the tracking of those words in the Arabic language to know their convenience . The research proves that deviation does not mean the contrary to the origin, but may come as required by the original, as in the case of the original: the use is certified by a provision, many words were said to be abnormal in measurement, and others went on to be measured steadily. Some words were said to be abnormal in use, and the use refutes that statement. Some of the words that were judged to be deviational may come in tribal languages, or were formulas that were favoured by the Arabs, which prevented them from what was required to be measured or heard. The Arabs may leave some formulas dispensed with others, such as abandoning the past of let , seed and leave .

Keywords: Manifestations, anomalies, linguistic, Arabic, classical

المقدمة:

إنّ المتتبع للغة العربية يجدها تمتاز عن كثير من اللغات بمظاهر قلّما توجد في لغة غيرها، وتبدو تلك الظواهر متنوعة؛ فمنها المظاهر الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، وقد جاءت تلك المظاهر لتوحي بما تتفرد به هذه اللغة من غيرها، ولتوحي بكمالها وروعتها، وحُسن نظمها. وقد وقف هذا البحث عند واحدة من تلك المظاهر، ألا وهي "ظاهرة الشذوذ اللغوي في العربية الفصحى"، وقد توقف عند جانب محدد من ذلك الشذوذ؛ إذ اقتصر على الوقوف عند بعض الألفاظ التي جاءت شاذة من حيث القياس أو من حيث السماع، أو من جهتيهما معًا، وقُسم هذا البحث على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الشاذ في القياس، ويراد به الألفاظ التي جاءت مخالفة للقياس، نحو استحوذ، واستنوق، وقُسم هذا المبحث على قسمين، تناول أحدهما الألفاظ التي لم تأت مصححةً، ولم يُستعمل منها الثلاثي مطلقًا، نحو: استنوق، وتناول الآخر الألفاظ التي جيء منها بالثلاثي، واستعملت معلَّة ومصححة، مثل: استحوذ. وتناول المبحث الثاني الشاذ في الاستعمال، ويراد به الألفاظ التي خالفت المستعمل من كلام العرب، مثل: استعمال الماضي من الفعل (يدع). وتناول المبحث الثالث الشاذ في القياس والاستعمال معًا، ويراد به الألفاظ التي خرجت عن القياس وعن المستعمل من كلام العرب، كما هو الحال في إتمام صيغة مفعول من الثلاثي الأجوف، نحو: مخيط، ومبيوع. وتقدّم كلّ هذا مقدمة تناولت مشكلة البحث وأهميته وحدوده ومنهجه، وتقسيماته، وتمهيد جرى فيه تعريف الشاذ لغة واصطلاحًا، مع بيان مرادف الشاذ ومقارباته، ثُمّ أعقب كلّ هذا خاتمة بأهمّ النتائج التي توصلّ إليها البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع، ذكرت فيها بيانات تلك المصادر والمراجع كاملة، أمّا في هوامش البحث فقد أُكتُفي بذكر اسم

المصدر أو المرجع، والجزء والصفحة، أمّا بقية البيانات فسوف ترد ضمن بطاقة المصدر في قائمة المصادر.

هذا جُهدُ المُقل، فإنْ كان الصواب حليفه، فنحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وإنْ أصابه النقص أو الزلل أو الخطأ، فالكمال لله وحده والعصمة لنبيه. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في الحكم على بعض الألفاظ بالشذوذ، مع أنّها لم تخالف الأصل المفترض، بل إنّ بعضها جاء على الأصل الذي ينبغي أن ترد عليه هي ومثيلاتها. فما الذي جعل اللغويين يحكمون عليها بالشذوذ؟ ولِمَ جاءت هذه الألفاظ تحديدًا على هذه الصورة؟ وهل اُستُعملت هذه الألفاظ على الأصل المفترض أم لا؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من وقوفه عند ظاهرة مهمة في اللغة العربية، وهي ظاهر الشذوذ اللغوي، الذي لا تكاد لغة من لغات العالم تخلو منه، غير أنّ الشذوذ في العربية، قد جاء في مستويات مختلفة، واتّخذ مظاهر عدّة؛ ليزيد اللغة العربية روعة وجمالًا وإحكامًا. وغالبًا ما يكون هذا الشذوذ منبهًا على الأصل المفترض.

منهج البحث:

اعتمد البحث جملة من المناهج، أهمها المنهج الاستقرائي، والمنهج المعياري، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي؛ فهذا هو الأنسب لطبيعة البحث القائم على تتبع الألفاظ التي حُكم عليها بالشذوذ، وتتبع استعمالاتها في كلام العرب، وتحليلها،

للوقوف على ما استقرت عليه القواعد والأحكام النحوية.

حدود البحث:

ينحصر البحث في دراسة نماذج لبعض الألفاظ التي توصف بالشذوذ، سواء أكان شذوذها من جهة القياس، أو من جهة السماع أم من جهتهما معًا.

التمهيد:

الشاذ في اللغة:

قال الجوهري: "شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذوذاً: انفرد عن الجمهور، فهو شَاذٌّ. وأَشَذَّهُ غيرُه. وشُذّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم. وشَذَّانُ الحصى بالفتح والنون: المتفرق منه"(١). وقال ابن منظور: "شَذَّ عَنْهُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذًا: انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ، فَهُوَ شاذٌّ، وأَشذَّه غَيْرُهُ. ابْنُ سِيدَهْ: شَذَّ الشَّيءُ يَشِذُّ ويَشُذُّ شَذّاً وشُذوذاً: نَدَرَ عَنْ جُمْهُورِهِ؛ وشَذَّه هُوَ يَشُذُّه لَا غَيْرُ، وأَشَذَّهُ؛ أَنشد أَبو الْفَتْحِ بْنُ جِنِّي: فَأَشَذَّني لِمُرُورِهِمْ، فَكَأَنني. . . غُصْنٌ لأَوَّل عاضدٍ أَو عاسِفِ"(٢).

وقال ابن فارس: "الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة. شذّ الشيء شذوذًا. وشُذّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. وشُذان الحصى: المتفرق منه"(٣).

الشاذ اصطلاحًا:

هو الكلام العربي الأصيل الذي فارق بابه وخالف القياس الصناعي، ولم تذكر له قاعدة كلية، ولم يحظ بالشيوع والكثرة عند العرب. وعرفه ابن منظور، فقال: " وَسَمَّى أَهلُ النَّحْوِ مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةُ بَابِهِ وَانْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلى غَيْرِهِ شَاذًّا، حَمْلًا

لِهَذَا الْوَضْعِ عَلَى حُكْمِ غيره"[٤]. وعرّفه الجرجاني بقوله: "الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته"[٥].

أمّا الشاذ عند أبي علي الفارسي وابن جني، فعلى ثلاثة أنواع[٦]:

-شاذ في القياس، ولكنه مطرد في الاستعمال، وهو ما كثر استعماله وإن كان خارجًا عن القياس والقواعد الكلية.

-شاذ في الاستعمال ولكنه مطرد في القياس، وهو ما قلّ استعماله مع أنّه يجري على لقياس المطرد.

-شاذ في القياس والاستعمال معًا، وهو ما قلّ استعماله وكان مخالفًا للقواعد والقياس الصناعي.

مرادفات الشاذ ومقارباته:

هناك بعض المصطلحات التي تتقاطع مع مصطلح الشاذ، أو تتقارب معه في بعض الدلالات، وهناك من يراها بمعنى واحد، وهناك من يرى فيها بعض الاختلاف. ويمكن الوقوف على تلك المصطلحات وبيان أوجه التقارب أو التباعد بينها وبين مصطلح الشاذ، وذلك على النحو الآتي[٧]:

-**الشاذ**: هو ما يكون في كلام العرب كثيرًا، ولكنه بخلاف القياس، أو ما كان قليلًا في كلام العرب مع أنّه يجري على القياس الصحيح، أو ما كان قليلا في كلام العرب وكان خارجًا عن القياس الصحيح.

-**القليل**: القليل من اللغات ما لم يصل حد الكثرة، وإن تناهى في قلته؛ فإنّه يلتقي مع مصطلح النادر.

-**النادر**: ما قلّ وجوده، وإن لم يخالف القياس.

-**الضعيف**: هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، أو هو ما نحطّ عن درجة الفصيح.

-**القبيح**: نقيض الحسن، أو هو ما نفر منه الذوق السليم، وهو يتقاطع في المعنى مع الرديء.

-**الرديء**: هو بمعنى القبيح.

المبحث الأول: الشاذ في القياس.

وهو على نوعين[٨]:

الأول: شاذٌ مقبول، وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفُصحاء والبلغاء.

الثاني: شاذٌ مردود، وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء.

والألفاظ الشاذة في القياس، نحو قولهم: أخوص الرمث[٩]، واستصوبت الأمر[١٠]، ومنه: استحوذ، وأغْيَلت المرأة[١١]، واستنوق الجمل[١٢]، واستتيست الشاة[١٣]، واستفيل الجمل[١٤]، واستحوض الماء[١٥]، واستخول فلانًا[١٦]، واستروض المكان[١٧]، واستحوس[١٨]، واستقوس[١٩]، واستنوك[٢٠]، واستجوف[٢١]، واستجوب، واستروح[٢٢].

ومما جاء به الاستعمال قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، وقول مهيار الديلمي[٢٣]:

فاجتنبوا اللوم وانظروها غداً إذا استنوق الفصيلُ

وقول أبي النجم العجلي[٢٤]:

يُديرُ عَيْنَيْ مُصْعَبٍ مُسْتَفِيلِ

فكُل هذه الألفاظ جاءت على خلاف القياس المطرد فيها، وهي مقصورة على السماع ولا يقاس عليها، يقول السيوطي: "واعلم أن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدَّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلاً يقاسُ عليه غيرُه، ألا ترَى أنك إذا سمعت (استحوذ) و (استصوب) أدَّيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمعُ فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في (استقام): استقوم ولا في (استباع): استبْيَع ولا في (أعاد): أعوَد، لو لم تسمع شيئاً من ذلك"[٢٥].

والشاذ في القياس على ضربين:

أحدهما: ما جاء على (استفعل)، وهو على نوعين:

الأول: ما ليس له فعل ثلاثي، فلم يُستعمل إلّا مزيدًا، ولم يُتكلم به إلّا كذلك، ومن تلك الألفاظ: استنوق، واستفيل، واستتيست، واستصوب، واستحوض، واستقوس، فلم يأتِ منها: ناق، ولا تاس ولا صاب ولا فال، ولا حاض، ولا قاس[٢٦]. وهي على وزن (اسْتَفْعَل) الذي يدلّ على التحول من حال إلى حال، وقد يأتي هذا الوزن بمعانٍ عدّه، هي [٢٧]:

أحدها: الإِصابةُ: كقولك: استَجَدتُه، أي: أصَبتُه جَيِّدًا. واستكرَمتُه واستَعظَمتُهُ: أَصبتُه كريمًا وعظيمًا.

الثاني: الطلبُ: كقولك: استَعطَيتُ العَطيَّةَ، واستَعتَبتُه أي: طلبتُ له العُتبَى، واستَفهمتُهُ أي: طلبتُ منه أن يُفهِمَني.

الثالث: التحوُّلُ من حال إلى حال: نحو: استَنوَقَ الجَمَلُ واستَتيَستِ الشَّاةُ.

الرابع: بمعنى "تَفَعَّلَ": كقولك: تَعَظَّمَ واستَعظَمَ وتَكبَّرَ واستكبَرَ.

الخامس: بمعنى "فَعَلَ": كقولك: مَرَّ واستَمَرَّ وقَرَّ واستَقَرَّ.

وأمّا الشذوذ في هذه الأفعال، فقد جاء من جهة القياس، فهي نظير الفعل (استقام)، الذي لا يأتي إلّا معتلّ العين، وقد كان الأصل فيه أن يكون (اسْتَقْوَمَ) على زنة (اسْتَفْعَل)، إلّا أنّه لم يستعمل بهذه الصورة، وإنّما نُقلت حركة العين إلى الفاء؛ فأعلت العين؛ لانفتاح ما قبلها، فصار (اسْتَقَام) على زنة: (اسْتَفَعْلَ)، هذا هو الأصل في زنة المعُل.

وكان يفترض – على القياس– أن تأتي الأفعال (استنوق)، و(استصوب)، و(استفيل)، و(استتيس) معلّة، إلّا أنّها قد جاءت هنا على الأصل[٢٨] المهجور، وكان القياس أن يكون (استناق) الجمل؛ لأنّ أصله (اسْتَنْوَقَ)، فتنقل حركة الواو إلى الحرف الذي قبلها؛ فيصير الفعل (اسْتَنَوْقَ)، فتقلب الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها[٢٩]، وهذا هو القياس، فلمّا جاءت تلك الأفعال على الأصل خرجت عن القياس، قال ثعلب: " وَلَا يُقَال: استناق الْجمل، إِنَّمَا ذَلِك لِأَن هَذِه الْأَفْعَال المزيدة، أَعنِي: (افتعل) و(استفعل) إِنَّمَا تعتل اعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة الَّتِي لَا زِيَادَة فِيهَا، كاستقام: إِنَّمَا اعتل لاعتلال قَامَ، واستقال: إِنَّمَا اعتل لاعتلال قَالَ، وَإِلَّا فقد كَانَ حكمه أَن يَصح، لِأَن فَاء الْفِعْل سَاكِنة، فَلَمَّا كَانَت استنوق واستيئس، وَنَحْوهمَا دون فعل ثلاثي بسيط لَا زِيَادَة فِيهِ صحت الْيَاء وَالْوَاو لسكون مَا قبلهمَا"[٣٠].

ولا فرق في هذه الأفعال بين ما عينه واو أو ياء، فكما أعلت العين في (استقام) وأصلها (واو)، كذلك أعلت في (استمال) وأصلها ياء، للعلة ذاتها، وهي انتقال حركة العين إلى الفاء، ثم قلب العين (ألفًا)؛ لانفتاح ما قبلها. وهذا ما عليه الفعلان: (استنوق) الذي أصله عينه واو، و(استتيس) الذي أصل عينه (ياء)، وكان القياس في الأخير نقل

حركة العين إلى الفاء ليكون (استَتَيْسَ)، ثم تقلب العين ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فتصبح (استتاسَ)، إلّا أنّ هذا الفعل لم يُسمع معلًا، ولم يأت على القياس المفترض.

ولم تُعل مثل هذه الألفاظ؛ لأنّه ليس لها أفعال معلّة فتجري عليها، فكان خروجها على الصحّة أمثل منه في باب (استقام) و(استحوذ)؛ لجريانهما على فعل مُعَلّ؛ وإنّما يجب إعلالها لاطّراد ذلك في الفعل؛ ولوجوب أن يكون (استنوق) ونحوه مشتقًّا من المصدر، وكان قياس مصدره أن يكون معلًّا[٣١].

فالتصحيح في هذه الأفعال عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها. وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح (أَفْعَل) و(قَامَ) و(اسْتَفْعَلَ) تصحيحاً مطرداً في الباب كله. وقال الجوهري في مواضع أخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة. وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، وأراد بذلك نحو: (استنوق الجمل استنواقاً)، و(استتيست الشاة استتياساً): أي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيساً، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه"[٣٢].

وهناك من النحويين من يرى القياس مطلقًا على ما سُمع من هذه الأفعال في الأفعال والمصادر والصفات وغيرها، سواء أكان لها ثلاثيّ مُعل أم لا، وهناك من قصر القياس فيما لم يكن له ثلاثي مُعل، كـ (استنوق) و(استتيس)، فيجوز عنده أن تقول: استطود فلان، صار كالطود، استحوت الضفدع، صار حوتًا، بخلاف (استحوذ)، ونحوه فإنّه سماع؛ لأنّ له ثلاثيًّا، وهو حاذ يحوذ، ووجه هذا الاختيار أنّ إعلال الزائد من الأفعال إنّما بالحمل على الثلاثي؛ إذ هو الأصل، فوافقته وجرت المصادر بعده في الإعلال على أفعالها، فإذا أهملت الثلاثي لم يكن للزائد في الإعلال

أصل تحمل عليه على الأصل[٣٣]. قال ابن عقيل: "إن كان استفعل ليس له فعل ثلاثي كاستنوق، اطرد تصحيحه؛ فلم يقولوا من هذا: ناق، ولا من استحوذ: حاذ، ولا من استتيست الشاة: تاس، وإن كان له ذلك نحو: استقام، لم يطرد تصحيحه"[٣٤].

ويبدو أن كلام ابن عقيل غير دقيق، فهو قد أدخل الفعل (استحوذ) مع (استنوق) وأخواته، وهذا خلط منه؛ لأنّ الأخير -كما سيأتي- قد استعمل منه الثلاثي المعتل، فكان خروجه عن القياس عجيبًا. أمّا بقية الأفعال فلم يُستعمل منها الثلاثي مطلقًا، وهذا ما سهّل تصحيحها؛ إذ ليس لها فعل ثلاثي تحمل عليه.

الثاني: ما ستعمل منه الثلاثي، مثل استحوذ، وهو كذلك لم يُستعمل إلّا مزيدًا مصححًا؛ تنبيهًا على الأصل، يقول ابن جني: " إلا أن هذا يكون فيه الاعتلال، ويجري على قياس الباب المطرد، إلا في (استحوذ)، و(أغيلت)، فإنا لم نسمعهما معتلين في اللغة، ورُبّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه، فإن مجرى بابه على خلاف ذلك"[٣٥].

وتصحيح هذا الفعل ليس في سهولة التصحيح في (استنوق)، و(استتيس)؛ لأنَّ (استحوذ) فعل مزيد بالألف والسين والتّاء، وقد تقدمه فعله الثلاثي المجرد المعتل، وهو حاذ يحوذ[٣٦]، نحو قول العجاج[٣٧]:

يحوذهن وله حُوذي كما يحوذ الفئة الكَمِي

لذلك فتصحيح هذا الفعل خلافًا لفعله الثلاثي المعل تنبيه على الأصل، أمّا في استنوق واستتيس واستفيل، فليس هناك ثلاثي معل ليجري عليه هذا الفعل المزيد، لذا كان تصحيحه أسهل من تصحيح (استحوذ)، وإنْ كان مثله في الخروج على القياس.

وقد وردت الأفعال: (استخول)، و(استروض)، و(استجوف)، و(استروح)

و(استجوب) معلة، كـ (استحوذ)، فقيل: (استخال)، و(استراض)، و(استجاف)، و(استراح)[٣٨]؛ ولذا فهما في تصحيحهما كاستحوذ سواء بسواء.

وقد نقل الجوهري جواز مجيء هذه الألفاظ على الأصل، فقال: " وقال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل. تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم"[٣٩].

ونقل رضي الدين عن سيبويه جواز التصحيح والإعلال في هذا الباب، فقال: " قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلّة أيضًا على القياس، إلّا (استحوذ) و(استروح) و(أَغْيَلَتْ)، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يُسمع؛ لأنّ الإعلال هو الكثير المطرد، وإنّما تُعل هذه الأفعال دلالة على أنّ الإعلال في مثلها غير أصل، بل للحمل على ما أُعلّ"[٤٠].

أمّا أبو علي الفارسي، وابن جني، فلا يجوز عندهما القياس في هذا الباب، فلا يعلِّون من الألفاظ إلّا ما سُمع عن العرب، وما لم يُسمع فيؤتى به مصححًا[٤١].

والآخر: ما جاء على أفعل، نحو: أغيلت، وأغيمت:

وهذا النوع من الأفعال أيضًا مما يدلّ على التحوّل، هو مثل (أقام) المعُل وأصله المهجور (أَقْوَمَ) بسكون الفاء وانفتاح العين، ثُمّ نُقلت حركة العين إلى الفاء فأصبح: (أَقَوْمَ)، فانقلبت عين الكلمة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فأصبحت: (أقَام)، هذا هو القياس المطّرد في كُلّ فعل على زنة (أفْعَل) وكان معتّل العين.

وكان القياس المطرد في (أغْيلت)، و(أغْيَمت)، إعلال العين، فيقال: (أغَالتْ)، و(أغامت)، إلّا أنهما لم يأتيا إلّا مزيدين مصححين، وهناك من جاء بـ (أغيل) معلًّا، قال في ابن عصفور: " وأمَّا (أَغْيَلَ)، فلا يحفظُ فيه كافَّةُ النَّحويِّين إِلَّا التَّصحيحَ، إِلَّا

أبا زيد الأنصاري فإنه حكى: أَغْيَلَتِ المرأةُ وأَغالَتْ بالتَّصحيح والإعلال. وجميع هذه الشواذِّ مَنْبَهةٌ على ما ادَّعيناه، من أنَّ أصل أَقامَ: أَقْوَمَ، واستقامَ: استَقْوَمَ"[٤٢].

ومما سبق يظهر لنا أنّ ما ذهب إليه ابن جني غير مسلّم به، فهذا القسم مما عدّه شاذًا في القياس لا يجري على سنن واحد، فهناك من الألفاظ ما اتفق النحويون على أنّه شاذ في القياس وإن ورد به السّماع، وهو ما كان له ثلاثي مُعل، نحو: استحوذ، إذ الثلاثي منه: حاذ يحوذ، أمّا ما لم يكن له ثلاثي مُعل وإنّما استعمل مزيدًا، نحو: استنوق واستتيس واستصوب، واستفيل، فهناك من رأى القياس عليه قياسًا مطّرداً، بل هناك من يرى التصحيح في هذه الأفعال لغة فصيحة. وهناك من يذهب مذهب ابن جنّي، فهذا الشاطبي يقول: "فمثل هذا شائع في الكلام إلا أنه لم يبلغ مبلغ القياس، وما ذكرت من باب (سنين) من هذا القبيل عنده، إذ هو مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس، فلم يخرج عن باب الشذوذ"[٤٣].

وقد جاء رأي الدكتور أحمد مختار عمر موافقًا للمذهب الذي يرى القياس على هذه الألفاظ، فهو يقول: " الأصل الإعلال حين يوجد ما يُوجبه، ولكن وردت لغة صحت فيها عين الفعل مع وجود ما يوجب إعلالها، وقد وَرَد في المعاجم وبعض كتب اللغة ما يزيد على تسعة وعشرين مثالاً عليها، منها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]؛ ولهذا أقرَّ مجمع اللغة المصري القياس عليها، فأجاز "استعوض، واستجوب، واستصوب، واستبين، واستهول"[٤٤].

بناءً على ما سبق نستطيع القول إنّ هذا الباب غير مسلّم بأنّه مما شذّ في القياس؛ إذ هناك من النحويين من ذهب إلى جواز القياس فيه، قياسًا مطّردا.

وبالعودة إلى مبتدأ هذا المبحث وهو الحديث عن هذه الألفاظ، أي التي خالفت

القياس، فإننا نجد اللغويين قد تباينوا في تفسيرها، ولا تكاد تخرج آراؤهم عن الاحتمالات الآتية:

-هناك من يرى أن الألفاظ التي جاءت شاذة؛ لمخالفتها القياس من نحو: (استحوذ) و(استنوق) لا تكاد تخرج عن كونها منبّهة على الأصل المفترض، سواء تُكلّم بهذا الأصل أم لم يُتكلّم به. أي إنّها بقايا رُكام لغوي منقرض؛ ظلّت عالقة في الذاكرة اللغوية(٤٥).

-هناك من يرى أن تلك الألفاظ ومثيلاتها، قد تكون لغة تكلمت بها بعض القبائل، لكنها ماتت لضعفها(٤٦).

-يرى د. رمضان عبد التواب أنّ هذه الشواذ قد تكون بداية إرهاصات لتطور جديد، أو هي شيء مستعار من نظام لغوي آخر(٤٧).

والظاهر أنّ مثل هذه الألفاظ ليست بالضرورة أن تكون صيغًا جاءت على الأصل المفترض، الذي لم يُتكلّم به أصلًا، لتكون منبهة على ذلك الأصل الذي لو تُكلّم به لكان على تلك الصورة المصححة. وليس بالضرورة أن تكون نظامًا مستعارًا من لغة ما، أو هي إرهاصات لتطوّر جديد، بل هي صيغ استحسنتها العرب، وتكلمت بها على هذه الصورة، والدليل على ذلك أنّها جاءت مصححة ومُعّلة، وقد يُقاس غيرها عليها، إنْ استحسنته العرب. وهذا القول يكاد يكون موافقًا لمذهب (فندريس) الذي يرى أنّ اللغة لا تسير على سنن واحد وقواعد ثابتة؛ لأنّ حالات الاستثناء من التغييرات الصوتية أمر لا يُستطاع تجنبه(٤٨). ثُمّ إنّ ما ينطبق على مجموعة من الألفاظ ليس بالضرورة أن ينطبق على غيرها(٤٩)؛ لأنّ "مستوى الصّواب في اللغة ليس مستوى صواب القاعدة، وإنّما هو مدى تعارف النّاس على صحة لفظ ما من حيث الاستعمال"(٥٠).

المبحث الثاني: الشاذ في الاستعمال.

• وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع. وكذلك قولهم "مكان مبقل " هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضًا[٥١].

فالفعلان (دع) و(ذر)، لم يستعمل منهما إلا المضارع والأمر، أمَّا الفعل الماضي فلم يأت منهما؛ لأنّهم قد استغنوا عنهما بفعل من معناهما، هو: (ترك)، بل لم يستعمل من هذين الفعلين لا المصدر، ولا أيّ لفظ مشتق[٥٢]، وقد وردت بعض الشواهد التي استعمل فيها الماضي من الفعل (يدع) تنبيهًا على الأصل المتروك، ومن ذلك قوله[٥٣]:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الذِي ... غَالَهُ فِـــي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه

وقوله[٥٤]:

سَـــلْ أَمِيْرِي: مَـــا الذِي غَيَّرَه ... عَنْ وِصَالِي اليَوْمَ، حَتَّى وَدَعَه

وجاءت عليه قراءة بعضهم– بالتخفيف-: ﴿ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] بالتخفيف[٥٥].

وقوله[٥٦]:

وَرِثَ الْبِغْضَـــــــــةَ عَنْ آبائِه ... حافِظ العقل لِمَا كَـــانَ اسْتَمَعْ

فَسَعَى مَسْعَـــاتهُمْ فِـــي قَوْمِهِ ... ثُمَّ لَمْ يَظْفَـــرْ ولَا عَجْزًا وَدَعْ

وقوله[٥٧]:

وَكَـــانَ مَا قَدَّمُـوا لأَنْفُســـهِم ... أَكثَرَ نَفْعًـــا مِن الَّذِي وَدَعُوا

ومنه حديث أبي داود وغيره (دَعُوا الحَبَشَةَ مَا وَدَعُوْكُم)[٥٨]، وحـــديثه (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعَهِم الجمَعَاتِ)[٥٩]، وحديث البخاري (غَيْر مَكْفِيٍّ وَلا مَكْفُورٍ وَلا مُوْدَعَ)[٦٠]، وقول الشاعر[٦١]:

جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ

ولم يُستعمل منه الفعل الماضي وحسب، بل سُمع منه اسم الفاعل، ومن ذلك قوله [٦٢]:

فَأَيُّهما مَـــا أَتْبَعَـــنَّ فَإِنَّنِي حَزِيْنٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُ

وقوله [٦٣]:

عليهِ شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادِعُ العَصَا يُسَاجِلُهَا حَمّـــاتِه وتُسَاجِلُهْ

وكذلك سُمع اسم المفعول، وذلك في قوله [٦٤]:

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهْوَ مَوْدُوْعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

استعمل (مودوع) اسم مفعول، وقد جاء به مصحّحًا، ليكون – بحسب رأي ابن جني– قد جاء شاذًا في الاستعمال، وإنْ كان قد جرى على القياس المطّرد، يقول ابن جني: " وهو من أودعته، وينبغي أن يكون جاء على ودع "[٦٥].

وكما سبق فأبو علي، وابن جنى يريان استعمال الماضي من الفعلين (يدع)، و(يذر) شاذًا في الاستعمال، وجاء كلام رضي الدين موافقًا لمذهبهما؛ إذ رأى أنّ استعمال الماضي من (يدع) إنّما هو للضرورة، وحمل عليه (يذر)، الذي لم يُستعمل لا في سعة ولا في ضرورة[٦٦]. وقال في موضع آخر: " إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره، واستغنوا عنه بترك " والنبي ﷺ أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال فصيح في القياس"[٦٧].

ويبدو ابن جني محقًّا فيما ذهب إليه بالنسبة لمجيء الماضي من يذر، فلا يوجد من الشواهد ما يشير إلى استعمال الماضي[٦٨]، أمّا بالنسبة للفعل (يدع) فالشواهد كثيرة في استعمال الماضي منه، وما ورد في الشواهد السابقة لا يدخل تحت الضرورة؛ إذ لا ضرورة في القراءات القرآنية والأحاديث النبوية.

ولذا فإنّ استعمال الماضي من (يدع) لا يبدو أنّه من الشاذ، كما هو قول ابن جني والأنباري ورضي الدين[٦٩]، بل هو يكاد يكون من القليل النادر الذي جاء على القياس المطرد، ولكنه لم يأت شائعًا في الاستعمال.

• ومما شذّ في الاستعمال، وهو على القياس قولهم -في جمع مصيبة-: (مصاوب) مع أنّه الأقيس، لكنهم عدلوا عن الأقيس، فقالوا: (مصائب)، وهذا هو الأشهر وإن كان خلاف الأصل. قال المرزوقي: "والمصائب جمع مصيبة. وهي مفعلة. وشُبه مدتها بمدة فعيلة وجمعت جمعها، والقياس مصاوب، وقد جاء، ولكنه في الاستعمال دون مصائب، وهذا مما شذ في القياس، أعني مصائب. ومصاوب شاذ في الاستعمال مطرد في القياس"[٧٠].

وقال ابن السّراج: " فأَمَّا قولُهم: مَصائبُ وهَمزها فَغَلطٌ، هيَ "مُفْعِلَةٌ، وتوهموها "فَعِيلَةً" وقَد قالوا: مَصاوب"[٧١].

وقال ابن جني: " ومن ذلك همزهم مصائب. وهو غلط منهم. وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة "فكما همزوا صحائف همزوا أيضًا مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة؛ " لأنها عين، ومنقلبة عن واو، هي العين الأصلية. وأصلها مصوبة؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب؛ كما أن أصل مقيمة مقومة وأصل مريدة مرودة، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانقلبت الواو ياء، على ما ترى. وجمعها القياسي مصاوب. وقد جاء ذلك؛ قال:

يصاحب الشيطان من يصاحبه فهو أذي جمة مصاوبه"[٧٢].

وما نص عليه ابن السراج، وابن جني، هو قول سيبويه، فهو يقول: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب. "[٧٣].

وهناك من النحويين من نقل خلاف ما ذكره المرزوقي، الذي ذهب إلى أنّ (مصاوب) شاذ في الاستعمال مع أنّه جاء على القياس، فهذا أبو حيان يقول: "وسمع التصحيح فقيل: مصاوب على القياس، وهو قول أكثر العرب"[٧٤]، وما نص عليه أبو حيان هو مذهب السيرافي[٧٥]، واختيار ابن جني، ورضي الدين، وابن عقيل[٧٦].

وبناء على ما تقرر آنفاً، فإنّه لا يثبت ما ذهب إليه المرزوقي، فاستعمال العرب (مصاوب) ليس من باب الشاذ في الاستعمال، بل هو كثير، وهو القياس، و(مصائب) خلاف القياس، سواء أكانت الهمزة بدلًا من الواو التي اعتلت في (مصيبة) – كما هو قول الزجاج–، واختاره ابن عصفور[٧٧]، أو كانت حشوًا، إذ توهموا مصيبة على (فعلية)، والياء زائدة، كما هي في صحيفة، وهذا مذهب سيبويه، واختاره المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي وابن جني، والعكبري[٧٨].

المبحث الثالث: الشاذ في الاستعمال والقياس معًا.

– مثال هذا الشذوذ ما جاء في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، من نحو: (مخيط) و(مبيع)، والشذوذ فيه من جهتين:

إحداهما: مجيء بعض ما هو من ذوات الواو بالياء؛ وذلك لغلبة الياء على الواو، كقولهم: رجلٌ مَلِيْم، وقياسه: ملوم، وغار منيل، وقياسه: (منول)، وأرض مميت عليها، وقياس: (مموت)، وشُبت الطّعام، فهو مشيب، وقياسه: (مشُوب)؛ لأنّه من شاب: يشوب[٧٩]، وقد جاء هذا في قول السُليك[٨٠]:

سَيَكْفِيكَ صَرْبُ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ وماءُ قُدُورٍ في القِصاع مَشِيبُ

وكلّ هذا مما جاء بالياء وأصله بالواو جاء بالواو مسموعاً كثيرًا، وما جاء بالياء يُحفظ ولا يُقاس عليه[٨١].

وجاء ما هو من ذوات الياء بالواو، كقولهم: رجل مهوب، وقياسه: مهيب، ومسور به من السير، وقياسه: مسير، وحكوا: بُرّ مكول من الكيل [٨٢].

وكُل ما جاء من هذا الباب شاذ في القياس والسّماع، وقد يكون لغة لقبيلة ما، أو أنّها صيغ خرجت بها العرب عن مقتضي القياس والسّماع.

الآخر: اتمام مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود. وفيما عينه ياء من نحو: مخيط، ومكيل، ومهيب.

ووجه الشذوذ في ذوات الواو من جهة القياس أنّه اجتمع فيها واوان وضمة، والشذوذ من جهة السّماع أنّه لم يُسمع منه إلّا ما لا حكم له قلّةً وشذوذًا[٨٣]. وأهل الحجاز يستثقلون الضمة في الياء، فيعلون اسم المفعول لّما أعلُّوا الاسم واسم الفاعل[٨٤].

ومن المعلوم أنّ اسم المفعول يصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعُول)، وإذا كان اللفظ معتلّ العين، فإنّ القياس عدم تتميم صيغة مفعول، لاستثقال الواوين مع الضّمة في ذوات الواو، فتُحذف إحدى الواوين من اللفظ، فيبقى المعتل بالواو على وزن (مَفُعْل)، أو (مَفُول) بحسب الاختلاف في المحذوف، أما المعتل بالياء، فيكون على وزن (مَفِيْل)، وإن كانت الياء خفيفة ليست في ثقل الواو، فقالوا في نحو: معيوب: معيب؛ لأنّهم لّما أعلّوا في الفعل (عِيْبَ) أرادوا إعلالها في اسم المفعول، ومن أتمَّ فقال: معيوب، فقد شجعه على ذلك سكون ما قبل الياء، فجرت مجرى الصحيح[٨٥].

هناك شبه إجماع بين النحويين في الاتفاق على عدم تتميم صيغة مفعول من الثلاثي الأجوف؛ لاستثقال الواو مع الضّمة، فاتفقوا على الحذف، لكنهم لم يتفقوا على المحذوف، فذهب الجمهور إلى أن المحذوف واو مفعول، فهي على وزن

(مَفُعْل)[٨٦]، وهذا سيبويه يقول: " ويُعتل مفعول منهما كما اعتلَّ (فُعِلَ)؛ لأنَّ الاسم على (فُعِلَ): (مَفْعُولٌ)، كما أنَّ الاسم على (فَعَلَ): (فَاعِل)، فنقول: مَزُور، ومَصُوْغ، وإنَّما الأصل: مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل، وحذفت واو مفعول؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، ونقول في الياء: مبيع، ومهيب، أُسكنت العين، وأُذهبت واو مفعول. . . "[٨٧].

لقد حصل إعلال بالنقل فصيغة (مَصُوم)، يفترض أنّ يُقال فيها: (مَصْوُوْم)، فنُقلت حركة العين إلى فاء الكلمة، فأصبحت: (مَصُوْوْم)، فالتقى ساكنان، فحذف أحد الساكنين، وهو واو مفعول عند سيبويه، والوزن عنده (مفُول) من ذوات الواو، و(مَفِيْل) من ذوات الياء.

وللأخفش مذهب آخر، فهو يذهب إلى أنّ المحذوف هو عين الكلمة، والواو الباقية هي واو صيغة (مَفْعُول)، فتكون على وزن (مَفُوْل) في ذوات الواو و(مَفِيْل) في ذوات الياء[٨٨].

وبالرجوع إلى المستعمل من لغات العرب نجد خلاف ما قرّره ابن جني، الذي يعد هذا النوع من الشاذ في الاستعمال والقياس، وإن كان يرى الاتمام في ذوات الياء أسهل منه في ذوات الواو؛ لأن الياء وفيها الضمة, أخف من الواو وفيها الضمة، فهؤلاء بنو تميم لا يكادون يحذفون شيئا من هذه الصيغة، فقد نُقل عنهم أنّهم يتمون صيغة (مَفْعُوْل) من ذوات الياء، ولا يحذفون شيئًا منها، فيقولون: مَخْيُوْط ومَكْيُوْل[٨٩]. ومن هذا قوله[٩٠]:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُوْنَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُوْنُ

وقوله[٩١]:

وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوْبة

قال علقمة[٩٢]:

يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدّجْنُ مَغْيُوْمُ

بل إنَّ العرب قد يتخطون الياء، ويتمون في ذوات الواو، وإن كان أثقل منه من الياء؛ لوقوع الضمة بين واوين، وذلك قولهم: ثوبٌ مصْوُون، وفرسٌ مَقْوُوْد، ورجلٌ مَعْوُوْدٌ، ومنه قولهم[٩٣]:

وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرِه المدْوُوف

وقيل: إنَّ مذهب جميع البصريين، عدم جواز الاتمام في ذوات الواو كراهة للضمّة بين واوين، فهم لم يجيزوا نحو: (مَقْوُول)[٩٤]، إلّا أنّ المبرد لم يفرّق بين ذوات الواو وذوات الياء، فلا يرى الاتمام إلّا في الضرورة؛ فإذا اضطرّ الشاعر جاز له الاتمام في نحو: مبيع ومقول، واحتّج بأنّهم أجازوا ما هو أثقل من هذا، وذلك فيما اجتمعت فيه ضمتان وواوان، وَقَوْلهمْ سرت سُوُورا، كقول العجاج[٩٥]:

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الغُوُورِ

وقول أبي ذُؤيب الهذلي[٩٦]:

وَسَوَّدَ مَاءُ المَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّؤُورِ فَهِي أَدْمَاءُ سَارُهَا

فهذا أثقل من (مَقْوُوْل)؛ لأنَّ فيه واوين وضمتين، وفي (مَقْوُوْل) واوان بينهما ضمّة[٩٧]. وقد نقل عن أبي علي الفارسي ما يوافق كلام المبرد، إلا أنّه لم يجعل مراجعة الأصل في الضرورة، فهو يقول: "ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنكر، ألا

تراهم قد قالوا: الغُؤُور، فهو مثل (مَفْعُول) من الواو لو صحّ"[٩٨].

وللنحويين في هذا الباب أقوال:

أحدها: القائل: إنّ كُلّ مَفْعولٍ من ذَواتِ الثّلاثة إِذا كانَ من بَناتِ الياءِ، فإِنَّه يَجيء بالنقصان والتَّمامِ. فأمَّا من بنات الواو، فلم يجئ على التمام إلاَّ حَرْفانِ: مِسْكٌ مَدْوُوف، وثَوْبٌ مَصْوُون[٩٩]، وهذا الظاهر من مذهب سيبويه[١٠٠].

الثاني: القائل بجواز التصحيح في ذوات الواو، وإن كان على قلّة، وهذا ما عليه العكبري ورضي الدين[١٠١]، ونقله ابن منظور والمرتضى الزبيدي[١٠٢].

الثالث: القائل: إنّ اتمام واو مفعول من ذوات الواو لغة تميميّة، ولذا فالإتمام عندهم قياس مطّرد[١٠٣].

الرابع: مذهب المبرد السابق، وهو الاقتصار في إتمام صيغة مفعول من الثلاثي المعتل على الضرورة، ولا فرق في ذلك بين ذوات الواو وذوات الياء.

الخامس: يذهب إلى أنّ الاتمام في صيغة مفعول من الأجوف لا يعدو كونه منبهًا إلى الأصل المفترض، ولذا سيظل مقتصرًا على بعض الألفاظ التي جرت على ألسنة العرب، ولا يُقاس عليها[١٠٤].

ومما سبق يبدو أنّ الأقرب إلى الصواب أن يُقال بجواز الاتمام في ذوات الياء جوازًا مطلقًا؛ إذ ليس في الياء والضمة من الثقل ما هو في الواو والضمة، ولذا فقد جاء الاستعمال بالصيغتين ولا وجود هنا لأي شذوذ. أمّا ذوات الواو فيبدو أنّ الاتمام فيها لغة، وهي كما قيل: لغة تميمية، وقد يُتمّ غير التميمين إمّا متابعة للتميمين، أو قياسًا على ذوات الياء، وإن كان قد جاء في كلام العرب ما اجتمعت فيه واوان

وضمتان، فمن الأسهل عليهم الجمع بين واوين وضمّة في نحو: مقوول. ويبدو أنّ هناك من العرب من فضّل عدم متابعةَ القياس فأتمّ الصيغة، وهناك من سعى إلى التسهيل، فحذف من الصيغة، وكان الحذف في ذوات الواو أكثر منه وأسهل في ذوات الياء. وليس شرطًا أن يكون في هذا الخروج تنبيهًا على الأصل، لأنّه لا يُتصور أصلًا أنّ تكون ثمّت عوالق لغوية بقيت عالقة في أذهان العرب، فجعلوها منبهةً إلى تلك الأصول المنقرضة؛ لأنّه لا دليل على وجود ذلك الأصل.

وكما سبق فاللغة لا تسير على سنن واحد، وقواعد ثابتة؛ لأنّ حالات الاستثناء من التغييرات الصوتية أمر لا يُستطاع تجنبه[١٠٥]. ثُمّ إنّ ما ينطبق على مجموعة من الألفاظ ليس بالضرورة أن ينطبق على غيرها[١٠٦]؛ لأنّ "مستوى الصّواب في اللغة ليس مستوى صواب القاعدة، وإنّما هو مدى تعارف النّاس على صحة لفظ ما من حيث الاستعمال"[١٠٧].

-**ومن الشاذ في القياس والاستعمال**: ضبُعان تثنية لـ (ضَبُع) للمؤنث، و(ضَبْعَان) للمذكر، ووجه الشذوذ أنّه غلب لفظ المؤنث على لفظ المذكر؛ لأنّ ضَبعًا هو للمؤنث وضِبعانًا للمذكر، فحين ثنوا قالوا: ضبُعان، وإنّما غلب لفظ المؤنث لأنّه أخف من لفظ المذكر؛ لتجرده عن الزوائد[١٠٨].

وقد جاؤوا به على الأصل، فقالوا في: ضَبُع وضِبْعانٍ: ضِبْعَانان، فغلبوا المذكّر على المؤنث، وهذا هو القياس المطّرد[١٠٩].

- **من هذا الضرب**: قولهم: "فلان في صبابة قومه، وصوابة قومه" أي: في خيارهم. حكاها الفراء. وهذا شاذ في القياس والاستعمال لأن القلب إذا ضعف مع المجاورة في "صيم" كان مع الفعل أولى بالضعف، وأما الاستعمال فلقلة من استعمله[١١٠].

- **ومن هذا الضرب** ما ذكره ابن السرّاج، من نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليُجَدَّعُ[١١١]، قيل: "أراد الذي (يجدع)، فأدخل اللام على الفعل المضارع لمضارع اللام (الذي)" [١١٢]. يقول أبو علي الفارسي: "ومن الشاذ في القياس والاستعمال، قولهم: (ليجدع). وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذ عن القياس؛ لأنّ موضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضًا، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد، وهو. . . . "[١١٣]، وقال الأنباري: معلقًا على قول الشاعر[١١٤]:

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقًا إلى ربِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

"فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا"[١١٥].

- **ومن الشاذ في القياس والاستعمال**: ما ذكره الناظم من أهلين وأولي وعالمين وأخواتها هو من هذا الضرب، إذ ليس بشائع، وإنما هو قليل[١١٦].

الخاتمة:

توصّل البحث إلى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- الشذوذ لا يعني مخالفة الأصل، بل قد يأتي الشاذ على ما يقتضيه الأصل، كما هو الحال في استنوق، فمجيء اللفظ مصححًا هو الأصل، إلّا أنّ القياس هنا يقتضي الإعلال لاطّراد ذلك في الفعل، وإن لم يكن فيها ما يقتضي اعلالها.

- ليس كلّ ما قيل إنّه شاذ في القياس أو الاستعمال يصدق عليه هذا الحكم، فالاستقراء لا يقرّ هذا، فكم من لفظ قيل إنّه شاذ في القياس، فذهب آخرون إلى جواز القياس عليه قياسا مطردا. وكم من لفظ قيل إنّه شاذ في الاستعمال، فجاء الاستعمال يدحض هذا القول.

- بعض الألفاظ التي حُكم عليها بالشذوذ ربّما جاءت على لغات قبائل ما، أو أنها صيغ استحسنتها العرب، فحادت بها عمّا يقتضيه القياس أو جرى به السّماع.

- قد تترك العرب بعض الصيغ استغناءً بغيرها، كاستغنائهم عن ماضي (يدع) و(يذر) بالفعل ترك، وقد جاء الماضي من (يدع) دون (يذر).

التوصيات:

يوصي الباحث بإعادة البحث في كثير من الألفاظ التي حُكم عليها بالشذوذ، ودراستها دراسة مقارنة مع بعض اللغات السامية، فقد نجد إجابة للسرّ الكامن وراء ظهور هذه الألفاظ، وخروجها عمّا يقتضيه القياس أو السّماع أو كلاهما.

هوامش البحث:

١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (شذذ)، (٢/ ٥٦٥).

٢) ابن منظور، لسان العرب، (شذذ)، (٣/ ٤٩٤).

٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٣/ ١٨٠).

٤) ابن منظور، لسان العرب، (شذذ)، (٣/ ٤٩٤).

٥) ينظر: الجرجاني، التعريفات: (١٠٦)، وينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (١٠٠٠).

٦) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية: (١٣٤)، وابن جني، الخصائص: (١/ ٩٨)، وينظر: ابن جني، المنصف: (١/ ٢٧٧).

٧) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص: (٨٩)، (١٠٦)، والسيوطي، المزهر: (١٦٩)، والكفوي، الكليات، ص: (٥٢٧)، قاسم خليل حسن القواسمة، (٢٠٠٧م)، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، (ماجستير)، جامعة مؤتة: (١١)، و(٤٩).

٨) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص: (١٠٦).

٩) الرمث، بالكسر: مرعى من مراعى الإبل، وهو من الحمض. وأخوص: صار كالخوص. ينظر: الجوهري، الصحاح: (١/ ٢٨٤)، والزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (١٧/ ٥٧٠).

١٠) استصوب رأيَه: عدَّه أو رآه صوابًا.

١١) أغيلت المرأة ولدها: سقته الغَيْل، وهو لبن المأتية أو لبن الحبلى. ينظر: ابن سيده، المخصص: (١/ ٤٦).

١٢) استنوق الجمل: صار كالناقة في ذلها، وهو يضرب للرجل الواهن الرأي المخلّط في كلامه. ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص: (٢٦٣).
ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: (٦/ ٥٧١).

١٣) إذا تشبَّهت بالتَّيْس. ينظر: ابن سيده، المخصص: ١٤١٧هـ ١٩٩٦م: (٤/ ٣١١).

١٤) الجُمل أشبه الْفِيل فِي عظمه. ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (٢/ ٧٠٩).

١٥) أي جعل لنفسه حوضًا، ينظر: نشوان الحميري، شمس العلوم: (٣/ ١٦٣٧).

١٦) أي اتّخذه خالاً. ينظر: الزبيدي، تاج العروس: (٢٨/ ٤٥٥).

١٧) استروض المكان: إذا صار فيه روضة. ينظر: نشوان الحميري، شمس العلوم: (٤/ ٢٦٨٩).

١٨) استحوس: إذا أبطأ. ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (١/ ٢٠٦).

١٩) استقوس الشيء: تقوّس. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (٢/ ٧٦٦).

٢٠) استنوك الرجل: أي حِمقَ. ينظر: نشوان الحميري، شمس العلوم: (١٠/ ٦٨٠٧).
٢١) استجوف الشيء: اتّسع. ينظر: مجمع اللغة العربي، المعجم الوسيط: (١/ ١٤٨).
٢٢) استروح استرواحا: استراح وَإِلَيْهِ سكن وَاطْمَأَنَّ. ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (١/ ٣٨٠).
٢٣) مهيار الديلمي، ديوان مهيار الديلمي (٣/ ١٧٦).
٢٤) أبو النجم العجلي، ديوان أبي النجم، (٣٤٥).
٢٥) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: (١/ ١٨٢).
٢٦) ابن جني، الخصائص: (١/ ١١٩). وابن سيده، المخصص: (٢/ ١٣٧)، وسليمان فياض، الأفعال الشاذ: (٣٨).
٢٧) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: (١/ ١٣٢).
٢٨) ابن القطّاع، (١٩٩٩)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: (٣٤٢).
٢٩) ابن جني، المنصف: (١/ ٢٦٨).
٣٠) ابن سيده، المحكم: (٦/ ٥٧١).
٣١) ابن جني، الخصائص: ١/ ١١٩-١٢٠.
٣٢) الأشموني، شرح الأشموني: (٢/ ١٣٢).
٣٣ ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (شرح ألفية ابن مالك): (٩/ ٢٩٥).
٣٤) ابن عقيل، المساعد: (٤/ ١٧٨).
٣٥) ابن جني، المنصف: (١/ ٢٧٦).
٣٦) ابن جني، الخصائص: (١/ ١١٩).
٣٧) البيت في: الحربي، غريب الحديث: (٣/ ١١٩٢)، وابن جني، الخصائص: (١/ ١١٨).
٣٨) ينظر: الجوهري، الصحاح: (٢/ ٥٦٣)، والزبيدي، تاج العروس: (٢٨/ ٤٤٥)، وسليمان فيّاض، الأفعال الشاذة: (٣٨)، أحمد رضا، معجم متن اللغة: (١/ ٦٠٤).
٣٩) الجوهري، الصحاح (حوذ): (٢/ ٥٦٣).
٤٠) رضي الدين، شرح الشافية: (٣/ ٩٧).
٤١) ينظر: أبو علي الفارسي، البغداديات: (٥١٦)، وابن جني، الخصائص: (١/ ١١٨).
٤٢) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: (١/ ٣١١).
٤٣) الشاطبي، المقاصد الشافية (شرح ألفية ابن مالك): (١/ ١٩٠).
٤٤) أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: (٢/ ٩٥٣)، وينظر:

(١/ ١١١).
٤٥) ينظر: المبرد، المقتضب: ٢/ ٩٨، وابن جني، الخصائص: ١/ ٢٥٧.
٤٦) ينظر: عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص: ١٩٣.
٤٧) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص: ٥٨
٤٨) فندريس، اللغة، ص: ٧٩.
٤٩) ينظر: القرني، من بقايا الأصل: استحوذ، ص: ١٨٤.
٥٠) ينظر: جميل، الأفعال المزيدة في القرآن الكريم، ودورها في التركيب والدلالة، ص: ٤٤٢.
٥١) ينظر: ابن جني، الخصائص: (١/ ٩٧).
٥٢) الأنباري، الإنصاف: (٢/ ٤٨٥).
٥٣) أبو الأسود: ابن جني، الخصائص: (١/ ٩٩، ٢٦٦، ٣٩٦)، وابن جني، المحتسب: (٢/ ٣٦٤)، والأنباري، الإنصاف: (٢/ ٤٨٥)، وابن منظور، لسان العرب: (ودع): (٨/ ٣٨٤)، ومن غير عزو في: الإستراباذي، شرح الشافية: (١/ ١٣١، ٤/ ٥٠).
٥٤) سويد بن أبي كاهل اليشكري، ديوان سويد: ص/ ٤٤، وهو له في ابن منظور، لسان العرب (ودع)٨/ ٣٨٤، ولعبيد الله بن زياد بن سلمة في: الإستراباذي، شرح الشافية ٤/ ٥٣.
٥٥) قيل: قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ بها عروة بن الزبير. يُنظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص/ ١٥٥، وابن جني، المحتسب ٢/ ٢٦٤.
٥٦) سويد بن أبي كاهل، ديوان سويد، ص: (٣٣)، والاستراباذي، شرح الشافية: (٤/ ٥٢).
٥٧) من غير عزو في: الاستراباذي، شرح الشافية: (٤/ ٥٢).
٥٨) الحديث في: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، السنن الكبرى: ٣/ ٢٩، والسيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ – ٢٥.
٥٩) الحديث في: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ١٦٨، وروايته: "غيرَ مَكْفُورٍ ولا مُوَدَّعٍ ولا مُسْتَغْنًى عنه بِنا"، ولا شاهد فيها، والرواية المستشهد بها وردت في السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ – ٢٥.
٦٠) الحديث في: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٤ – ٢٥.
٦١) غير معروف قائله ولا تتمته، وهو في: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٥.
٦٢) البيت من غير عزو في، أبي علي الفارسي، المسائل البصريات: (٤٠٠)، والمسائل العسكرية: (١٣٦)، والأنباري، الإنصاف: (٢/ ٣٩٧)، والاستراباذي، شرح الشافية: (٤/ ٥٣).
٦٣) البيت لمعن بن أوس في: الأنباري، الإنصاف: (٢/ ٣٩٧)، وابن منظور، لسان العرب:

(٨/ ٣٨٣)، والزبيدي، تاج العروس: (٢٢/ ٣٠٥).

٦٤) البيت لخفاف بن ندبة في: الاستراباذي، شرح الشافية: (٤/ ٥٣)، وابن عقيل، المساعد: (٣/ ٢٥٥)، ومن غر عزو في: ابن جني، الخصائص: (٢/ ٢١٨).

٦٥) ابن جني، الخصائص: (٢/ ٢١٨).

٦٦) الإستراباذي، رضي الدين، شرح الشافية: (١/ ١٢٩).

٦٧) الإستراباذي، رضي الدين، شرح الشافية: (٤/ ٥١).

٦٨) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية: (١٣٦).

٦٩) ينظر: ابن جني، الخصائص (١/ ٩٩)، أبو البركات الأنباري، الإنصاف: (٢/ ٤٨٧)، والاستراباذي، شرح الشافية: (١/ ١٢٩).

٧٠) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: (١٨٧٧)

٧١) ابن السراج، الأصول في النحو: (٣/ ٢٨٨).

٧٢) ابن جني، الخصائص: (٣/ ٢٨٠).

٧٣) سيبويه، الكتاب: (٤/ ٣٥٦).

٧٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب: (١/ ٢٦١).

٧٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: (٥/ ٢٢٢).

٧٦) ينظر: ابن جني، المنصف: (١/ ٣٠٨)، والاستراباذي، شرح الشافية: (٢/ ٧٧٨)، وابن عقيل، المساعد: (٤/ ٩٨).

٧٧) ينظر: ابن جني، المنصف: (١/ ٢٣٠)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: (١/ ٢٥٥، ٣٢٦).

٧٨) ينظر: سيبويه، الكتاب: (٤/ ٣٥٦)، والمبرد، المقتضب: (١/ ١٢٣)، وابن السراج، الأصول في النحو: (٣/ ٢٨٨)، وابن جني، الخصائص: (٣/ ٢٨٠)، والعكبري، اللباب: (٢/ ٤١١).

٧٩) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٣٤٨، وابن جنّي، المنصف: ١/ ٢٨٨، وابن جنّي، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي، المعتل العين ص: ٢.

٨٠) البيت للسليك بن السلكة في: السليك بن السلكة أخباره وشعره، ص: ٤٥، وروايته (مشوب)، وابن جني، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ٢، وابن منظور، لسان العرب: ١/ ٥١٢، ولعبيدة بن المخبّل في: الأزهري، تهذيب اللغة: ٢/ ١٥، وابن منظور: ٧/ ٥٣، ومن غير عزو في ابن جني، المنصف: ١/ ٢٨٨، والجوهري، الصحاح: (شوب): ١/ ١٥٨،، و(عرض): ٣/ ١٠٤٥، ٣/ ١٠٨٧، وابن يعيش، شرح المفصل: ٥/ ٤٥٠.

٨١) ينظر: ابن جني، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ٢.
٨٢) ينظر: ابن جني، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ٣.
٨٣) ينظر: ابن جني، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، ص: ٣.
٨٤) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف، ص: ٣٩٠.
٨٥) ينظر: ابن جني، المنصف: ١/ ٢٨٤.
٨٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٨، والمبرد، المقتضب ١/ ٢٣٨، وابن السراج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٨٣، وابن جني، المنصف ١/ ٢٨٧، وابن يعيش، شرح المفصل ١٠/ ٦٧، ٧٨.
٨٧)سيبويه، الكتاب: (٤/ ٣٤٨).
٨٨) ينظر: المبرد، المقتضب ١/ ٢٣٨، وابن السراج، الأصول في النحو ٣/ ٢٨٣، وابن جني، المنصف: ١/ ٢٨٧.
٨٩) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٨، وابن جني، الخصائص ١/ ٢٦٠، وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط: ٩/ ٤٣٩، وابن منظور، جمال الدين، لسان العرب (دوف) ٩/ ١٠٨، والأنصاري، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٣٤٤.
٩٠) العباس بن مرادس، ديوان العباس بن مرادس، ص/ ١٥٦، ومن غير عزو في المبرد، المقتضب ١/ ٢٤٠، وابن جني، الخصائص ١/ ٢٦٠، والأنصاري، أوضح المسالك ٣/ ٣٤٤، والأشموني، منهج السالك ٣/ ٨٦٦.
٩١)عجز بيت صدره: (حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَةٍ) أنشده أبو عمرو بن العلاء، وهو في المبرد، المقتضب ١/ ٢٣٩، وابن جني، الخصائص ١/ ٢٦١، الأنصاري، أوضح المسالك ٣/ ٣٤٤، والمرادي، توضيح المقاصد ٣/ ١٦١٢، والأشموني، منهج السالك: ٣/ ٨٦٦.
٩٢) علقمة بن عبدة الفحل، ديوان علقمة بن عبدة الفحل، ص/ ٣٩، والمبرد، المقتضب ١/ ٢٣٩، وابن جني، الخصائص ١/ ٢٦١.
٩٣) من غير عزوفي ابن جني، الخصائص ١/ ٢٦١، وابن سيده، المحكم: ٩/ ٤٣٩، وابن منظور، لسان العرب ٩/ ١٠٨، والأشموني، شرح الأشموني: ٣/ ٨٦٦.
٩٤) ينظر: ابن جني، المنصف: ١/ ٢٨٤.
٩٥) العجاج، ديوان العجاج: ٢٣١، والمبرد، المقتضب ١/ ٢٤١.
٩٦) البيت في ديوان الهذليين: ١/ ٢٤، والمبرد، المقتضب ١/ ٢٤١.
٩٧) ينظر: المبرد، المقتضب ١/ ٢٤٠ – ٢٤١.

٩٨) الإستراباذي، شرح الشافية ٤/ ٣٩٠.
٩٩) ابن منظور، لسان العرب: (خيط) ٧/ ٢٩٨، الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جوهر القاموس،: ١٩/ ٢٨٠.
١٠٠) سيبويه، الكتاب: ٤، ٣٤٩.
١٠١) ينظر: العكبري، اللباب ٢/ ٣٥٩، والإستراباذي، شرح الشافية ٤/ ٣٩٠.
١٠٢) ابن منظور، لسان العرب: (خيط) ٧/ ٢٩٨، والزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جوهر القاموس،: ١٩/ ٢٨٠.
١٠٣) ينظر: ابن سيده، المحكم: ٩/ ٤٣٩.
١٠٤) ينظر: الثمانيني، شرح التصريف، ص: ٣٩٢.
١٠٥) فندريس، اللغة، ص: ٧٩.
١٠٦) ينظر: القرني، من بقايا الأصل: استحوذ، ص: ١٨٤.
١٠٧) ينظر: جميل، الأفعال المزيدة في القرآن الكريم، ودورها في التركيب والدلالة، ص: ٤٤٢.
١٠٨) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: (١/ ٨٢)، والاستراباذي، شرح الكافية: (٣/ ٣٨٥)، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: (١/ ٣١٨)، وابن عقيل، المساعد: (١/ ٥١).
١٠٩) ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية: (٣/ ٣٨٥)، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: (١/ ٣١٨).
١١٠) ينظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف: (١/ ١٩٥).
١١١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (١/ ٥٧).
١١٢) ابن السراج، الأصول في النحو: (١/ ٥٧)، الهامش رقم (٢).
١١٣) أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية: (١٥٣١٥٤).
١١٤) أنشده أبو زيد، وعزاه لذي الخرق الطهوي: أبو زيد، النوادر في اللغة: (٢٧٥)، وهو في: الزجاجي، اللامات، ص: (٥٣)، وأبي علي الفارسي، المسائل العسكرية: (١٥٤)، والأنباري، الإنصاف: (١/ ١٢٢، ٢٥٨، ٢/ ٤٢٥)، والإستراباذي، شرح الشافية: (١/ ١٢٤، ٢٩٩)، والدماميني، تعليق الفرائد: (٢/ ٢١٧)، والبغدادي، خزانة الأدب: (١/ ١٥ و ٢/ ٤٨٨).
١١٥) الأنباري، الإنصاف: (١/ ١٢٢).
١١٦) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية (شرح ألفية ابن مالك): ١/ ١٩٠

قائمة المصادر والمراجع:

*ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (د. ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محمد الطّناجي، (د. ط)، المكتبة الإسلامية.

*ابن إياز، (١٤٢٢ هـ -٢٠٠٢ م)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهرأ. د. هلال ناجي المحامي، (ط: ١)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، (د: ت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، (د: ط)، المكتبة العلمية.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، (١٣٠٦هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٥٤م)، المنصف: شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، (ط: ١)، دار المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٠٣)، المغتصب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، منشورات ليبزك.

*ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين (ت: ٣٧٠هـ)، (د. ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (د: ط)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

*ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (ط: ٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

*ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، (١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م)، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، (ط: ١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

*ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط: ١)، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان.

*ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م:)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، (ط: ١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

*ابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩ه)، (١٩٩٦م) الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، (ط: ١)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

*ابن عقيل، بهاء الدين، (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، (د. ط)، دار الفكر، دمشق

*ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (د. ت)،

معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
*ابن القطّاع، (١٩٩٩)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، (د. ط)، دار الوثائق القومية، القاهرة.
* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، (ط: ٣)، دار صادر، بيروت، لبنان.
*ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، (د: ت)، شرح المفصل، (د: ط)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
*أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق، (د. ت)، غريب الحديث، تحقيق سليمان إبراهيم محمد العابد، (ط: ١)، جامعة أم القري، مكة المكرمة
*أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، (١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، (ط: ١)، دار القلم، دمشق، سوريا.
*أبو زيد الأنصاري، (١٤٠١هـ ١٩٨١م)، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، (ط: ١)، دار الشروق، بيروت، لبنان.
*أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (١)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.
*أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، (د: ت)، البغداديات (المسائل المشكلة)، تحقيق صلاح الدين عبد الله السّنكاوي، (د: ط)، مطبعة العاني، بغداد، العراق.
*أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، (١٤٠٣هـ ١٩٨٢م)، المسائل العسكرية، محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، (ط: ١)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.
*أبو النجم العجلي، (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م)، ديوان أبي النجم، جمع وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، (د: ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
*أحمد رضا، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق، (١٣٧٧هـ ١٣٨٠هـ)، معجم متن اللغة، (موسوعة لغوية حديثة)، (ط: ١)، دار مكتبة الحياة بيروت.
*أحمد مختار عمر، (١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، (ط: ١)، عالم الكتب، القاهرة.
*-الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ)، (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (د: ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
*--الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ)، (١٩٩٦م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، (ط: ٢)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،

ليبيا.
*الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ)، (١٣٧٥هـ ١٩٠٠م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط: ١)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
*الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط: ١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
*الأنباري، أبو البركات، (١٩٦١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط: ٤)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
*البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، (١٤١٨هـ ١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٤)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
*التهانوي، محمد بن علي، (١٩٩٦م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، (ط: ١)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
*الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م)، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، (ط: ١)، مكتبة الرشد، الرياض.
*الجرجاني، علي بن السيد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، (١٤١٦هـ ١٩٩٦م)، التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، (ط: ١)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
*الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ط: ٤)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، لبنان.
*جميل، علي محمد يوسف، (١٤٠٤هـ)، الأفعال المزيدة في القرآن الكريم، ودورها في التركيب والدلالة، دكتوره، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم،.
*-الدماميني، محمد بن بدر بن أبي بكر بن عمر (ت: ٨٢٧هـ)، (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن المفدى، (ط: ١)، مطبعة الفرزدق، بيروت، لبنان.
*د. رمضان عبد التواب، د. رمضان، (١٤٠٣هـ١٩٨٢م)، بحوث ومقالات في اللغة، (ط: ١)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
*الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى (ت: ١٢٠٥هـ)، (طبع في سنوات متعددة)، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، (ط: ١)، مطبعة حكومة الكويت.

*الزجاجي، أبو القاسم بن إسحاق (ت: ٣٣٧هـ)، (١٤١٢هـ)، اللامات، تحقيق مازن المبارك، (ط: ٢)، دار صادر، بيروت، لبنان.
*السليك بن السلكة، (١٤٠٤هـ١٩٨٤م)، أخباره وشعره، دراسة وجمع وتحقيق: حميد آدم ثويني، وكامل سعيد عواد، (ط: ١)، مطبعة العاني، بغداد.
*السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي (ط: ١) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
*سليمان فيّاض، الأفعال الشاذة، (١٩٩٦م)، (ط: ١)، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة.
*سويد بن أبي كاهل اليشكري، (١٩٧٢م) ديوان سويد بن أبي كاهل، جمع وتحقيق شاكر العاشور، (ط. ١)، منشورات وزارة الإعلام العراقية.
*سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، (١٤١١هـ ١٩٩١م)، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون، (ط: ١)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
*السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٩١١هـ)، (١٩٩٨م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، (ط: ١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
*السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٩١١هـ)، (١٤١٣هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، (د: ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
*الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠ هـ)، (١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: مجموعة محققين، (ط: ١)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة.
*العباس بن مرداس، (١٤١٢هـ ١٩٩١م)، ديوان العباس بن مرادس، تحقيق يحيى الجبوري، (ط: ١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
*عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، (ط: ٢)، (د. د)، ١٤٠٨هـ.
*العجاج، (د: ت)، ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، (د: ط) توزيع مكتبة أطلس، دمشق، سوريا.
*العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، (ط: ١)، دار الفكر المعاصربيروت، دار الفكر، دمشق.
*علقمة، (١٤١٤هـ ١٩٩٣م)، ديوان علقمة عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنّا نصر الحتّى،

(ط. ١)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
*فندريس، جوزيف، (١٣٧٠هـ ١٩٥٠م)، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية.
*القرني، علي بن عبدالله، من بقايا الأصل: استحوذ، مجلّة جامعة طيبة: العلوم التربوية، السنة الأولى، العدد ٢، ١٤٢٦هـ.
*قاسم خليل حسن القواسمة، (٢٠٠٧م)، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، (ماجستير)، جامعة مؤتة.
*الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: ١٠٩٤هـ)، (١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، (ط: ٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
*المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، (١٤١٥ه١٩٩٤م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (د: ط)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
*المرادي، الحسن بن القاسم بن عبد الله (ت: ٧٤٩هـ)، (١٤٢١هـ ٢٠٠١م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، (ط: ١)، دار الفكر العربي، القاهرة.
*المرزوقي، علي بن أحمد بن محمد (ت: ٤٢١هـ)، (١٤١١هـ ١٩٩١م)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق عبد السلام هارون، (ط: ١)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
* مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د: ت) المعجم الوسيط، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، (د: ط)، دار الدعوة، القاهرة.
*مهيار الديلمي، (١٣٤٤هـ ١٩٢٥م)، ديوان مهيار(ط: ١)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
*النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، (١٤٢١هـ ٢٠٠١م)، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (ط: ١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
*نشوان بن سعيد الحميري اليمني، (١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري مطهر بن علي الإريانيد يوسف محمد عبد الله، (ط: ١)، دار الفكر المعاصر (بيروت لبنان)، دار الفكر (دمشق سورية).
*الهذليين، (١٩٩٥م)، ديوان الهذليين، (ط: ٢)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.